الناس شركاء في اربعة: البنزين.. الغاز.. الماء.. الكهرباء

بأي ذنب عُطلت..!!

أزمة البترول والديزل..هل تحولت إلى ورقة حزبية؟!!

تحقيق/عبدالله حزام

* .. لأزمة البترول والديزل التي نشهد تداعياتها أمام محطات بيع الوقود صور مختلفة لا تلتقطها عدسات الأزمة للسيارات الواقفة عند أبواب المنازل فقط، بل يذهب زوم العدسة إلى الناقلات الكبيرة والحراثات الزراعية وأفران الخبز وكل ماله علاقة بحياتنا التي تحتاج إلى الطاقة .. وتوقفت بسبب الأزمة.

في جميع محطات بيع الوقود الأهلية، والتابعة لشركة النفط اليمنية لا يرى اصحاب محطات بيع الوقود بأن هناك اسبابا منطقية لانعدام مادتي البترول والديزل، يقول عامل محطة في الستين الغربي: جميعنا يؤمن بأن هناك من يريد افتعال أزمة في البلد تزيد من معاناة الناس.

وألمح إلى أن سبب الأزمة هو اللقاء المشترك، الذي قام أنصاره بقطع طريق مأرب، ما تسبب في منع وصول شاحنات نقل البترول إلى صنعاء.

ليس ذلك كل شيء، لأن السؤال سيظل معلقا .. لماذا عن الناقلات القادمة من عدن وحضرموت، هل تلقى نفس مشكلات قطع الطريق؟حتى نشير إلى جهة معينة بأصابع الاتهام .. قد يكون ذلك صحيحا .. لكن ما الذنب الذي اقترفه المواطن الذي دخل قسرا سوقاً سوداء للوقود اضطر في حالات كثيرة إلى شراء دبة بترول بـ٦ الاف ريال.

فيما وصل سعر الـ ٢٠ اللتر من الديزل إلى ٤٠٠٠ ريال في ما يسمى بالسوق السوداء.

ونبه مختصون في شركة النفط إلى أن الكثير من محطات الوقود لم تلتزم بالتعميم الذي أصدرته الشركة في بعض المحافظات بتنظيم عملية البيع.

ولفت المختصون إلى أن التعميم لم يلغ السوق السوداء، وأصبح عدد من عمال المحطات يبيعون مادة الديزل التي منع بيعها بضعف ثمنها ، وكانت شركة النفط اليمنية قد أصدرت منتصف الأسبوع الماضي تعميماً ينص على عدم بيع مادة الديزل إلا لأصحاب الأفران ومحطات المياه والكهرباء، وعدم بيع أكثر من ٣٠ لتراً بترول للسيارة الواحدة .. مع منع الوقود في الدبات البلاستيكية بغية منع المتاجرة به مؤكدة في تعميمها أن هناك إجراءات أخرى ستتخذ في حال أستمرت هذه الأزمة.

وضاعف من الأزمة بحسب ذات المصادر دخول مصفاة عدن مرحلة صيانة دامت ٣ أشهر لكن نفس المصادر اكدت مؤخرا أن المصفاة دخلت الخدمة بعد الانتهاء من صيانة عملية وحدات التقطير (التكرير) في المصفاة.

وحذر مسؤولون حكوميون من انهيار اقتصادي وشيك لليمن بسبب توقف إمدادات النفط من مأرب وعجز وزارة المالية عن سداد فاتورة المشتقات النفطية التي يتم استيرادها من الخارج، في الوقت التي تؤكد فيه الحكومة أنها تضع خططا أمنية لمواجهة الأزمة.

وكشف وزير النفط في حكومة تصريف الأعمال اليمنية، أمير العيدروس، أمام البرلمان سابقا في جلسة استجواب أن وزارة المالية أصبحت عاجزة عن سداد فاتورة المشتقات النفطية التي تم استيرادها من الخارج.

وعزت مصادر في الوزارة أسباب الأزمة إلى جماعات مسلحة قامت بتفجير أنبوب نفط في محافظة مأرب في مارس الماضي ومنعت فرق الصيانة من أداء عملها، بالإضافة إلى قطع طرق إمداد الغاز والبنزين والديزل بشكل مستمر لمنع وصوله إلى محافظات الجمهورية.

وكان مستشار اقتصادي برئاسة الوزراء قد قال في وقت سابق: إن الأضرار الناجمة عن تفجير أنبوب مأرب بلغت حتى نهاية أبريل الماضي نحو ١,٦ مليار دولار قابلة للزيادة، فضلاً عن توقف مصافي عدن عن إنتاج المشتقات النفطية، ما استوجب توفير سيولة من العملة الصعبة بمبلغ يتراوح بين ٤٠٠ مليون دولار و٥٠٠ مليون شهرياً لمواجهة شراء مشتقات نفطية لتغطية حاجة السوق المحلية بحسب بيانات وزارتي المالية والنفط.

وبحسب تقرير مجلس الوزراء فإن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى نفاد احتياطات البنك المركزي اليمني من العملة الصعبة في أقل من سنة التي تقدر بقرابة خمسة مليارات دولار.

وفي ظل الاتهامات المتبادلة بين طرفي العملية السياسية أرجع رئيس الدائرة الإعلامية بالمؤتمر الشعبي العام، طارق الشامي أزمة الوقود "آن قبائل موالية للمشترك تؤزم الموقف من أجل الضغط على السلطة والمواطنين تماشيا مع مصلحة المعارضة والمطالبة بالتغيير".

في الوقت ذاته جهدت الحكومة من أجل معالجة الأزمة من خلال توفير البترول والديزل من دول الجوار لسد العجز القائم في السوق المحلية .. وبدأت محطات بيع الوقود بمعاودة عملها من الثلاثاء الفائت بعد تزويدها بالوقود .. لكن المشكلة تبقى في حالة الهلع من استمرار الأزمة مما يجعل الطوابير تتزايد أمام محطات بيع الوقود رغم توافر المادة في الأسواق.

الانقطاع المتكرر للكهرباء.. حقائق لا يعرفها كثيرون

* .. الملاحظ من قبل الكثيرين أن ارتفاع معدل انقطاع الكهرباء في الأسابيع الأخيرة وصل إلى أكثر من خمس ساعات في اليوم الواحد على ثلاث فترات وفي بعض المناطق يستمر الانقطاع إلى ست ساعات متواصلة نتيجة قيام بعض العناصر الخارجة على القانون بالاعتداءات المتكررة على الابراج في خطوط النقل.. هذا الأمر بات يمثل معاناة حقيقية للمواطنين .. ومشاكل تهدد التجار والموظفين وطلبة المدارس حتى ربات المنازل بخسائر منزلية وتعطيل التجارة والتخزين والتبريد في المحلات ، حيث أصبح هم المواطن الأكبر كيف يتخطى أزمة انقطاع التيار الكهربائي فبدأ التفكير بالبحث عن البدائل وتارة تجده يبحث عن الفوانيس والشموع كمصدر للإنارة المنزلية فيما يقتني الميسورين مولدات كهربائية بالديزل والبترول ، والتي ارتفعت أسعارها إلى الضعف بسبب زيادة الطلب عليها..

تحقيق/ نجلاء علي الشيباني

الجميع هنا يصرخ من الظلام وتعطل أجهزتهم الكهربائية بسبب الانقطاع المتكرر والمفاجئ للكهرباء ..

* ربة المنزل سعاد فقدت صلاحية ثلاجتها التي احترقت من جراء الانطفاء الكهربائي وتقول: الكهرباء تأتي في أوقات متفاوتة وتكون أحيانا قوية وأحياناً ضعيفة ومع ظهور الأزمة الأخيرة في بلادنا زادت أوقات انقطاع الكهرباء، ما أدى إلى اتلاف محتويات الثلاجة الغذائية ولم يقف الأمر عند هذا الحد وإنما أدى التلاعب بالإنارة المنزلية إلى احراق الثلاجة وتوقفها عن التبريد تماما وتلفها الغسالة حتى أني بدأت أشعر بأني أعيش في الريف ولست في المدينة ظلام وتعطل كامل للأجهزة الكهربائية في منزلي.

* أما عبدالواسع الحماري فمأساته مع الكهرباء أكثر ما تتخيل كما يقول إنه يمتلك محلا تجاريا بشكل أساس رزقه ورزق أولاده ولا يوجد له دخل آخر غير هذه البقالة التي يحصد منها رزقه وبضاعته في المحل وتحتاج سلم معينة إلى تبريد حتى تظل محتفظة بصلاحيتها التجارية ولا تتعرض للتلف ويقول منذ أن ظهرت الأزمة الأخيرة في بلادنا إزداد انقطاع الكهرباء خاصة في الأسابيع الأخيرة وأنا متضرر من هذا الانقطاع الكهربائي حيث أني اضطر إلى إيقاف عمل الثلاجة لكي لا يتسبب الانقطاع الكهربائي بتوقف الثلاجة عن العمل نهائيا وهذا الأمر يترتب عليه اتلاف محتوى الثلاجة من سلع الجبن والزبيدين واللحوم والايسكريم وبعض العصائر وهذا الأمر يشكل خسارة مادية لي ويؤثر على رزقي حتى أني في الفترة الأخيرة قمت بالتخلص من محتوى ثلاجتي وبحت بضاعتي بنصف القيمة لسكان الحي خاصة تلك التي تحتاج إلى تخزين وإذا استمر التلاعب فإني سوف أخسر الكثير وقد أبيع محلي وأبحث عن عمل اخر.

* طلاب المدارس وبالأخص طلاب الثانوية العامة والتاسع أساسي هذا العام طالتهم أضرار انقطاع التيار الكهربائي .. ندى حسين الحراري طالبة ثانوية تقول: قطع التيار بصورة مستمرة ولمدة طويلة هذه الأيام غير مناسب ويزيد من نسبة توتر الطلاب وعدم قدرتهم على استيعاب المطلوب منهم ومن يحاول أن يذاكر أكثر قدر ممكن لتدارك ما فاته من دروس منذ بداية العام وظهور الأزمة ومنهم من يسترجع المنهج ليتأكد من استيعابه للدروس فانقطاع التيار الكهربائي المتكرر ليس بالأمر السهل ولا يستهان به كما يحدث كونه يجعل الطالب يضيع فترة المساء دون فائدة فالشمعة لا تكفي لجعل الطالب يركز في المذاكرة بالمستوى المطلوب اضافة إلى أنها تُرهق العينين.

وتضيف ندى سببا آخر يقلل من نسبة استيعابها للدروس وهو التوتر من الأوضاع العامة في البلاد من جراء الأزمة ولا تخفي مخاوفها من دخول قاعة الامتحانات وهم لا يشعرون بالأمان والهدوء النفسي هذا العام.

* الطالب خليل الجابري تاسع مدرسة بلال يتذمر من الأحوال المعيشية والاضطرابات النفسية التي يعيشها الطلبة هذا العام وحتى كما يقول ليس متأكداً من دخول الامتحانات هذا العام .. فقد امتحن مادة التربية الاسلامية في الامتحان التجريبي في مدرسته وتوقف بعد ذلك بأمر من إدارة المدرسة من جراء تفاقم الأزمة وهذا الأمر زاد من خوفهم وقلقهم عن كيفية سير الامتحانات النهائية ومما زاد الطين بله وتوتر الطلاب وخوفهم هو الانقطاع المتكرر للكهرباء، وخاصة في الأزمة الأخيرة ولساعات طويلة في فترة المساء فالطلاب يريدون تعويض ما فاتهم من دروس ٦-٥ ساعات انطفاء للكهرباء "متصدوبة من وقت الطالب وفي هذه الأيام التي تعتبر أوقات حرجة أمر لا يستهان به".

يرجو خليل من وزارة الكهرباء مراعاة نفسية الطلبة وتخوفهم من الامتحانات هذا العام وتبحث عن حلول مناسبة للحد من التلاعب بالكهرباء وانطفاءاتها خاصة في المساء.

* فكر عبدالواحد ومجموعة من سكان العمارة التي يسكنون بها في تخطي أزمة انقطاع الكهرباء والاضرار الناجمة عنها وذلك بالاشتراك من أجل شراء (ماطور) كهربائي كبير لتشغيله في حين انقطاع التيار الكهربائي عن العمارة حفاظا على ادواتهم المنزلية والكهربائية التي غالبا ما تتعرض للتلف من جراء الانطفاء المتكرر للكهرباء، خاصة في الأسابيع الأخيرة.

* قد لا تكون معاناة أسرة عبدالجبار كبيرة كباقي المواطنين فهو بطبيعة الحال معتاد على متابعة نشرات الأخبار المحلية والدولية طيلة فترة المساء، تجده ينتقل من قناة إلى أخرى ليراقب الوضع المحلي الذي أصبح هم اليمنيين وشغلهم الشاغل ومع انقطاع الكهرباء ولساعات طويلة تجد عبدالجبار كالمجنون وهو لا يجد وسيلة إعلامية متنوعة كالتلفاز لتنقل إليه ما يجري في بلاده من حروب وخراب .. عبدالجبار مستاء من هذا الانقطاع للتيار الكهربائي ويرى بأن الوقت غير مناسب خاصة وأن المواطنين يرغبون في معرفة ما يجري على الساحة اليمنية من تطورات جراء الأزمة الأخيرة.

وبالرغم أن عبدالجبار قام بشراء جهاز راديو لسماع نشرة الأخبار إلا أنها لاتفي بإعطائه المعلومات والأخبار الكافية عن أحوال البلاد كما يقول.

* في الدوائر الحكومية والخاصة يجد المواطن انفسهم متوقفين عن العمل خاصة الذي يتطلب عليهم استخدام جهاز الكمبيوتر وإتمام معاملة المواطن من خلالها .. هنا تتوقف المعاملات ويهمل الموظف في اتمام عمله الذي يجد صعوبة في إنجازه في ظل انعدام تواجد التيار الكهربائي.

* الموظفة أمة الرحمن التي تأتي مع باص الدوام لمؤسستها تجلس على مكتبها بانتظار إيصال الكهرباء لتبدأ في تشغيل جهاز الكمبيوتر وعمل التقارير والجدول الحاسبي وتجهيز بعض الأعمال الإدارية لتطلب طباعة وبحث على جهاز الكمبيوتر الذي يحتاج بدوره إلى طاقة كهربائية مناسبة للعمل .. وفي هذه الأيام تشعر أمة الرحمن بالملل نتيجة انقطاع الكهرباء لفترات طويلة وهذا الأمر يؤدي إلى بقائها بدون عمل لتبقى تتنقل من مكتب لآخر لكسر رتابة الوقت الطويل دون عمل كما تقول.

المحولات الكهربائية والمولدات ذات الحجم الكبير لا تكفي لكي تحمي منتجاتنا من سوء التخزين الذي نجده من جراء انقطاع الكهرباء، مما يتسبب لنا في خسائر هائلة لا تحمد عقباها".

هكذا يصرخ التجار ورجال الأعمال ويرجون من الدولة أن تراعي أوضاع التجار الذين يخشون من فساد وتلف بضائعهم المخزونة في المحلات والثلاجات الخاصة بالتبريد حتى لا يقعون في مطب الخسائر المادية والتجارية والاقتصادية".

الغاز.. ومطبات عقال الحارات!!

تحقيق/صفوان الفائشي

للشهر الرابع على التوالي وأزمة الغاز مازالت قائمة ، في ظل التلاعب بهذه المادة الهامة في حياة الناس، ورغم مشاهدة الكثير من اسطوانات الغاز على أبواب المحلات التجارية وفوق الشاحنات والهيلوكسات والعربيات،إلا أن المعارض المخصصة لبيع هذه المادة ظلت خالية منها، بحجة عدم قدرة أصحاب تلك المعارض الحصول على حصصهم المقررة من الغاز وبيعها بصورة مباشرة على المواطنين وفقا للسعر الرسمي، ويرجع الكثير من أصحاب تلك المعارض السبب في ذلك إلى وسطاء يأتي في مقدمتهم عقال الحارات وأعضاء المجالس المحلية الذين أوكلت إليهم مهمة استقبال الكميات المقررة للحارات والأحياء، ومن ثم بيعها للمواطنين، إلا أن الأمر تحول إلى تلاعب واضح، واصبحت اسطوانة الغاز تباع بالمزاد في السوق السوداء، ويحصل عليها من يدفع أكثر، والضحية المواطن ، ليصل سعر الأسطوانة مابين (٣و٥) الاف ريال، وقد لجأت بعض المطاعم لرفع أسعار المأكولات فيما مطاعم أخرى اضطرت لممارسة عملها نتيجة التزاماتها بمرتبات عمالها، إلى مستويات مرتفعة جداً أثقلت كاهل المواطن وحملته اعباء إضافية، حيث سجلت أسعار مأكولات المطاعم ارتفاعاً بمعدل ٦٠ ٪ عن أسعارها السابقة ، والسبب في ذلك انعدام مادة الغاز المنزلي وارتفاع ثمنها إلى ثلاثة أضعاف، ورغم الطوابير الطويلة التي كانت تنتظم أمام معارض بيع الغاز إلا أنها لم تحل دون غضب المواطنين واستيائهم لعدم توفر مادة الغاز المنزلي، مترجمين ذلك الغضب من خلال قطع الشوارع الرئيسية والطرق في الأحياء السكنية وعواصم المدن اليمنية ، ذلك أن سياسة التوزيع التي تم اعتمادها عبر عقال الحارات وأعضاء المجالس المحلية لم تف بسد احتياجات المواطنين بقدر ما تم استغلالها وبيع الغاز في السوق السوداء.

ففي منطقة الرقاص يقول مواطنون بأن اشخاصاً على متن شاحنات وسيارات هيلوكس أبلغوهم على أنهم متطوعون و يسعون لتوفير مادة الغاز للاهالي بسعرها السابق، وقاموا بجمع أنابيب الغاز وسبلغ (٢٠٠٠) ريال مقابل كل أنبوبة لكن أولئك المتطوعين لم يعودوا ، وبات المواطنون يشعرون باليأس، بعد أن قطعوا الشارع الرئيسي في المنطقة.

وفي حي الزراعة ومنطقتي التحرير والقاع والحي السياسي قال مواطنون بأن بعض عقال حارات ومشائخ اتفقوا مع أصحاب محلات بيع الغاز على أن يوردوا معظم حصتهم من الغاز ليلاً إلى بيوت أولئك العقال والمشائخ مقابل السماح لهم بحرية الأسعار.

في حين يحتكر أصحاب المحلات الغاز لأيام حتى تمتلئ الشوارع المجاورة بالباحثين عن الغاز، ليقوم حينها أصحاب المحلات بتحديد السعر المناسب، والبيع من على متن شاحناتهم.

وفي حي السنينة أفاد مواطنون بأن نافذين يتحكمون في بيع الغاز في المنطقة.

وبين هذا التدخل الكبير الذي أوجد أزمة الغاز، وتعدد الروايات بشأن الغموض التي يسعى البعض لإحداثها، ينفي أصحاب محلات بيع الغاز بأنهم السبب وراء ما يحدث.

ويقول عبد الله الحبابي صاحب معرض غاز في شارع هائل سعيد بأن شركة الغاز أوقفت تزويد أصحاب المعارض بالغاز منذ ثلاثة أشهر ، وأنها تقوم بتوزيعه على بعض أصحاب محلات لهم قرابة مع مشائخ نافذين وعقال حارات.

وهذه الرواية تبدو القريبة للواقع ، لاسيما مع استمرار إغلاق تلك المحلات لأبوابها، وقيام مندوبين قالوا بأنهم من المجالس المحلية بتسجيل أسماء الأسر القاطنة في منازل العاصمة بهدف توريد الغاز لهم ومنع أي تلاعب بالأسعار، لكن كما يقول مواطنون ومنذ نحو شهر على التسجيل لم يتم توفير أية دبة غاز لهم، عدا ظهور عربيات أو شاحنات تبيع أنبوبة الغاز بنحو (٢٧٠٠-٥٠٠٠) ريال في بعض الأحيان. كما ينعدم في أغلب الأحيان لفترة طويلة.

وفي الوقت الذي شهدت العديد من المدن اليمنية قطع الطرقات واحتجاجات واسعة يؤكد المواطنون أن اسطوانات الغاز وزعت على بعض عقال حارات بسعر التكلفة الرسمية (١٠٥٠ريال) وأن عقال الحارات يقومون ببيع جزء كبير من الاسطوانات المخصصة في السوق السوداء، خصوصاً لأصحاب المطاعم، حيث تجاوز سعر تعبئة الاسطوانة مبلغ خمسة آلاف ريال.

وقد حاولنا التواصل مع بعض عقال الحارات لمعرفة سبب انتشار عملية بيع أسطوانات الغاز أمام المحلات التجارية وفرق السيارات (والدينات) بدلا عن قيامهم بتوزيعها على المواطنين وفق الآلية التي حددتها لهم السلطات المحلية لسد احتياجات المواطنين إلا أنهم رفضوا التحدث إلينا واكتفى بعضهم بالقول أن عملية التوزيع لم تعد تتم عبرهم، وهذا ما يكذبه المواطنون الذين طلب منهم تسجيل أسمائهم لدى بعض عقال الحارات بغرض إعطائهم أسطوانة غاز مقابل ألف وخمسمائة ريال، لكنهم ظلوا منتظرين لأسابيع ولم يحصلوا على ذلك مما اضطرهم إلى شرائها من المحلات التجارية التي تشتري تلك الأسطوانات من أصحاب سيارات هيلوكس ودينات تقوم ببيعها عليهم بمبلغ ٣ آلاف ريال ويقومون هم ببيعها للمواطنين بمبلغ (٣٥٠٠-٥٠٠٠) ريال للأسطوانة الواحدة وهكذا أثبتت عملية توزيع الغاز عبر المجالس المحلية وعقال الحارات فشلها ليصبح المواطن هو الضحية.

مياه الوايتات .. سعر لا يقبل النقاش

> ...الكثير من المنازل في أمانة العاصمة لا تزال تعتمد على مايعرف «بالوايتات» للحصول على المياه وقد حاول ساكنوا هذه المنازل التأقلم مع هذا الوضع لكن أزمة انقطاع المياه العمومية عن المنازل الأخرى جعل الوضع أكثر صعوبة بسبب شحة مادة الديزل التي تدير مولدات ضخ المياه إلى المنازل الوايتات» كل هذه الظروف دفعت إلى ارتفاع غير مسبوق في أسعار المياه وأجبرت العديد من الأسر إلى التفكير جديا بمغادرة العاصمة وهناك من غادر فعلاً باتجاه أماكن أخرى تتوفر فيها المياه بأية طريقة.
>
> استطلاع /صقر الصنيدى

وإن كانت عادة السلع التدرج في ارتفاع أسعارها فقد اختلف الحال بالنسبة لمياه الوايتات وتفاجأ أهالي العاصمة بارتفاع سعر وايت المياه المتوسط من ١٠٠ريال إلى ٤٠٠٠ ريال ثم إلى ٧٠٠٠ في بعض أحياء العاصمة وعليك أن تنتظر دورك الذي قد يتأخر ليومين متتاليين قبل أن يصل إليك وقد تتفاجأ بعد هذا الانتظار باعتذار فاقد معناه من السائق يخبرك أنه لن يستطيع إيصال الماء إليك كما حدث مع محمد المطري الذي يعول أسرتين في العاصمة ويعتمد على مياه الوايت بصورة دائمة وتربطه علاقة احترام مع كثير من سائقي الوايتات فقد انتظر ليومين وحين أقترب الموعد اتصل معاتباً أحد السائقين على التأخير فأخبره أنه توقف عن العمل لعدم وجود مادة الديزل.

يقول المطري «طلب مني السائق أن آذهب إليه بـ٢٠لتر ديزل وسوف يقايضني بنصف الخزان بقصد خزان المنزل الذي سيحتاج منه إلى الذهاب مرتين إلى بئر الماء لكنه قال إنه مستعد» بعدها تواصل المطري مع الآخرين ووجد أن أحدهم طلب منه ثمن الوايت الواحد ٧٠٠٠ريال اضطر إلى دفعها نظراً للحاجة الماسة للماء فقد أصبح المنزل لايطاق من دون أهم مكونات الحياة الذي لا يصل إلا بشق الانفس.

طول الانتظار

– أصحاب الوايتات يؤكدون بصورة جماعية أنهم أول الضحايا وأن عملهم توقف إنهم يفقدون وقتهم أمام محطات الديزل والتي قد لا تجد عند وصولك ماجئت من أجله كما يحدث غالباً فقبل وصول الدور تكون الكمية المتوفرة قد نفدت وحسب صادق العامري والذي يعمل سائقاً لأحد الوايتات فإن مازاد من الأزمة هو اعتماد الكثير من المعدات على الديزل فهناك من يأتي لطلبه لأجل المعدات الزراعية وضخ المياه وهناك الأفران والمخابز التي تعتمد على الديزل وهناك الناقلات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

ويضيف إنه يشاهد الكثير ممن يأتوا إلى المحطات وهي قليلة ولديهم ثلاثة أو أربعة براميل فارغة تحملها السيارات ويريدون إملائها بالكامل ويدخلون في مشكلة مع المحطة إذا تم رفض إملائها وإذا حاولنا النصح يردوا علينا بأنهم سيدفعون فلوساً وليس مجاناً – وهو ما يجعلنا نرفع سعر وايت الماء فقد انتظر نصف يوم أو يوماً كاملاً ثم لا أجد ديزل وكلما تقترب من المحطة نضع أيدينا على قلوبنا خوفاً نفاد الكمية الموجودة والاتجاه إلى البحث عن محطة أخرى أو العودة للمنزل بعد يوم من المعاناة.

سائق أحد الوايتات ينفي أن يكون السعر قد وصل إلى ٧٠٠٠ ريال ويقول أنه يتراوح من ٢٠٠٠- ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ بالكثير ويعود الارتفاع إلى رفع أصحاب بئر الماء للأسعار نظراً لانعدام الديزل وارتفاع سعره بصورة مضاعفة – وقال إن هناك فعلاً من يبالغوا بالأسعار وهم للأسف يجدوا من يشتري منهم نظراً للخوف من عدم وجود الماء لمدة طويلة – كما أنه وخلال الأسبوع الماضي توقف موزعوا مياه الكوثر عن التوزيع لانقطاع الكهرباء، وتوقفت الآت التنقية لمدة يومين واعتقد الناس أنهم لن يجدوا غير مياه الوايتات فزاد طلبهم وارتفع السعر أكثر وهناك من استفاد من ذلك.